

تفجع نفسه به واستأجر
ولفقيه عن قاض شعلا
ومن يؤمنه يعرف ولا
ثم ان التمدد لا الفسوط
في اخره ونفس كل مثله
كل في ثم مضى كمالا
وصى وقاض بلا تميز
باب الضمان
الضمان باب ثم ان كان جارا
وبعضه براد في الدين
فان التعجيل وجوده شرط
وهو بلا سبب خصوصية
مع وكيلا انه اقر
او قال او ابطال في الامكار
لكن صالح له والمدعى
وان ابطاله لنفسه فذل
وعرض اوله في مشارع
كذا مضى في الحوكمات
لكن في نحو حمل في واسع
وملكه تافه لكل
فلا يورثه ثم غيره
وان تكن في دار من خرا
عنه له الكوة في حبلان

من ما لهم لذل ان تضررا
عن كسبه اما لهم ان ما تلا
يجاوز الاجرة فيما عملا
تجر قاض ويك ان جرا
وما لفسوف في الجور ان عزلا
الاب او ابولا عاد افة لا
تولية بلفظها التمدد
بغير مدعى في دع او كرا
مع القبول له في العان
ابطال او طههما في عقد
لمع نحو مسئلة ان عقد
ولم بعد الامكار لا لما ذكر
والضمان معه الان عجار
ومن اضا العين منه
كبيع معصوب ودرجند
مخروم بصق او واسع
منصبا او كان عظميا
مع كسبه له ونا ربع
من ارضه لسانه الكحل
ولا يبر ارضه ما با غيره
او لم لباي ان ختمها
وان تكن حصة بجارة

ع

عكس جناح لم يتر من ملك
الا با ذمه الى الرجوع
وفيل با عمارة التمدد
ومثل الاخر من عادته
كسمل عن خالص له فله
ثم مع مثل البنا
ومان اعراضا على ان
صالحا له فملاك حضا
واليد في سقم وفي حبل
فله ما بلا انصا ايضا
لا نحو جدي في المروك
واليد في المروك
ثم من لباي الى المرافي
باب الحوالة
تصه بالاحاب والقبول
على من يد يد من لرمسا
مع نساو لهما في القدر
وتكلموا لهما و عرفا
وهي تميم لا طه تعقد
ويرجع الدين على الحال
رد ما قلا سطر الاوقارنا
ويطلق ان رجع التسابع
بتعن ويطلق ان طهرا

كذا انتفاء بخلاف مشارك
فان اوعى الوضوح للجزء
مع شره با طالب ثم يانها
على انها مشايخ بالثمة
عويحتا لا في فيها لذي به
كذا السقاء فيه لان يسكن
او واحد له ثم عقد
اخدا بالشفعة حكم ايضا
ما بين ملك اثنين باعتبار
او من خصص لباي البنا
لر ان كفاية الحبيب
وعرضه الحان لذل القرار
مشارك والله نعم الوافي
فان من الحان والتمويل
جور الاعراض ايضا عنهما
وصفه كصحة و كس
ذل عند العقد لان تسمى
لكن في لا وفي نظر التقيد
عليه ثم ليس للمحتال
ولا يحل الدين او طوق الغنا
اذ الحال مشايخ لا با ربع
بطلان رجع عن انصرا